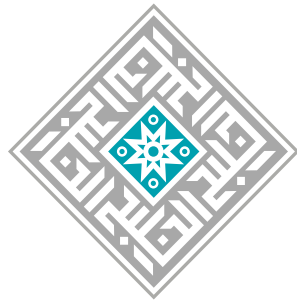




القيد الصيني وقوة الموقع الخليجي: حدود الضغط الاقتصادي على إيران

الدكتورة نورة شعيب
زميل باحث
مركز الكويت للبحوث والدراسات





الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

الملخص التنفيذي

تكشف الحملة الأمريكية الجديدة ضد إيران عن مفارقة تتجاوز مسألة تشديد العقوبات بحد ذاتها. فكلما حاولت واشنطن تقليص القنوات التي تربط الاقتصاد الإيراني بالخارج، أصبحت فعالية الضغط أكثر اعتماداً على سلوك أطراف لا تقع داخل إيران، وفي مقدمتها الصين. وهنا يظهر الحد الفعلي لـ«الضغط الأقصى»: استهداف الوسطاء والمصافي الأصغر وشركات الشحن يمكن أن يرفع كلفة التعامل مع طهران، لكن الانتقال إلى مؤسسات صينية ذات وزن مالي ونظامي أكبر قد يحوّل ملف العقوبات من أداة موجهة إلى إيران إلى اختبار أوسع للعلاقة الأمريكية-الصينية.

تجسد إجراءات ٢٤ أغسطس ٢٠٢٦ هذا التحول. فقد وسعت وزارة الخزانة الأمريكية نطاق التعرض المحتمل للعقوبات الثانوية إلى خمسة قطاعات إضافية، واستهدفت قرابة ٦٠ فرداً وكياناً وسفينة ضمن شبكات توليد الإيرادات والمشتريات والالتفاف على العقوبات. إلا أن الحملة أبقت المؤسسات المالية الصينية الكبرى خارج الإدراجات الأولى، بما يشير إلى أن التصعيد ما يزال متدرجاً في اختيار نقاط التطبيق لا مفتوحاً بلا حدود.

وفي المقابل، فإن حسابات بكين أوسع من علاقتها بطهران. فاضطراب هرمز أثر في منظومة إمداد صينية تعتمد على تدفقات خليجية متعددة، لا على النفط الإيراني وحده. وهذا يفتح لدول مجلس التعاون مجالاً أدق من الاصطفاف مع العقوبات أو الابتعاد عنها؛ حماية أنظمتها المالية والتجارية من المخاطر، مع استخدام موقعها في شبكات الطاقة والتمويل والموانئ والوساطة لدفع الصين نحو سلوكيات محددة تخدم استقرار الملاحة وحماية البنية التحتية وخفض التصعيد.

“

وسعت وزارة الخزانة الأمريكية نطاق التعرض المحتمل للعقوبات الثانوية إلى خمسة قطاعات إضافية واستهدفت قرابة ٦٠ فرداً وكياناً وسفينة ضمن شبكات توليد الإيرادات والمشتريات والالتفاف على العقوبات



من توسيع العقوبات إلى معضلة الإنفاذ

المسألة الأساسية في الحملة الحالية ليست حجم العقوبات الجديدة، بل حدود القدرة على تنفيذها خارج إيران. فكل خطوة إضافية تقلص المسافة بين استهداف الاقتصاد الإيراني واستهداف الأطراف التي ما تزال تمكّنه من الوصول إلى الأسواق. وهكذا ينتقل السؤال من مقدار الضرر الذي يمكن إلحاقه بطهران إلى مدى استعداد واشنطن لتحمل الشركاء الخارجيين لإيران كلفة قد تترد على علاقاتها الاقتصادية معهم، ولا سيما الصين.



وتزداد هذه المعضلة تعقيداً لأن الوصول إلى الأسواق لم يعد قضية مالية فقط. فقد انخفضت تدفقات النفط والسوائل البترولية عبر مضيق هرمز من ٢١,٦ مليون برميل يومياً في الربع الأخير من ٢٠٢٥ إلى ٤,٩ ملايين في الربع الثاني من ٢٠٢٦. وبذلك أصبح من الصعب قياس أثر العقوبات بمعزل عن أثر القيود المادية على الشحن والإنتاج والوصول إلى الأسواق.

هذه النقطة مهمة لسببين. أولاً، قد ترفع العقوبات كلفة التجارة من دون أن تكون هي السبب الرئيس في انخفاض الكميات عندما يكون المرور البحري نفسه مقيداً. وثانياً، فإن أي استعادة مستقرة للملاحة ستعيد مركز الثقل إلى الإنفاذ المالي وسلوك المشتريين والدول الثالثة. لذلك لا يمكن قراءة فاعلية الحملة من خلال قوائم العقوبات وحدها، بل من خلال التفاعل بين الضغط المالي والقدرة الفعلية على التجارة.

ويقتضي ذلك أيضاً معياراً أدق للحكم على النجاح. فزيادة عدد الإدراجات ليست في حد ذاتها مؤشراً كافياً؛ الأهم هو ما إذا كانت الحملة تغيّر سلوك الوسطاء والمشتريين، وما إذا كانت الإيرادات الإيرانية تصبح أصعب في التحويل والتحويل، وما إذا كانت القنوات البديلة تتقلص أسرع مما تستطيع طهران إعادة بنائها. بهذا المعنى، تُقاس فاعلية العقوبات في السلوك والتدفقات لا في حجم القوائم، وهو معيار يمنع الخلط بين إعلان الضغط وبين أثره الفعلي.

وبالنسبة لدول الخليج، فإن هذه ليست مسألة ثانوية. فهي تحدد البيئة التي تعمل فيها سياساتها المالية والتجارية والدبلوماسية، وتفرض عليها التمييز بين ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر الامتثال المالي، ومخاطر التعطيل البحري، ومخاطر انتقال الملف الإيراني إلى مستوى أوسع من التنافس الأمريكي-الصيني.

٢٤ أغسطس: من استهداف إيران إلى تدويل كلفة التعامل معها

تكمّن أهمية حزمة ٢٤ أغسطس في أنها لم تكتف بإضافة أسماء جديدة إلى قوائم العقوبات، بل وسعت النطاق الذي قد تصبح فيه العلاقة الاقتصادية مع إيران مصدراً للمخاطر. وبموجب الأمر التنفيذي ١٣٩٠٢، أصدرت وزارة الخزانة تحديدات تشمل الأصول الرقمية والتكنولوجيا والذهب والطيران والشحن، بما يوسع قدرة

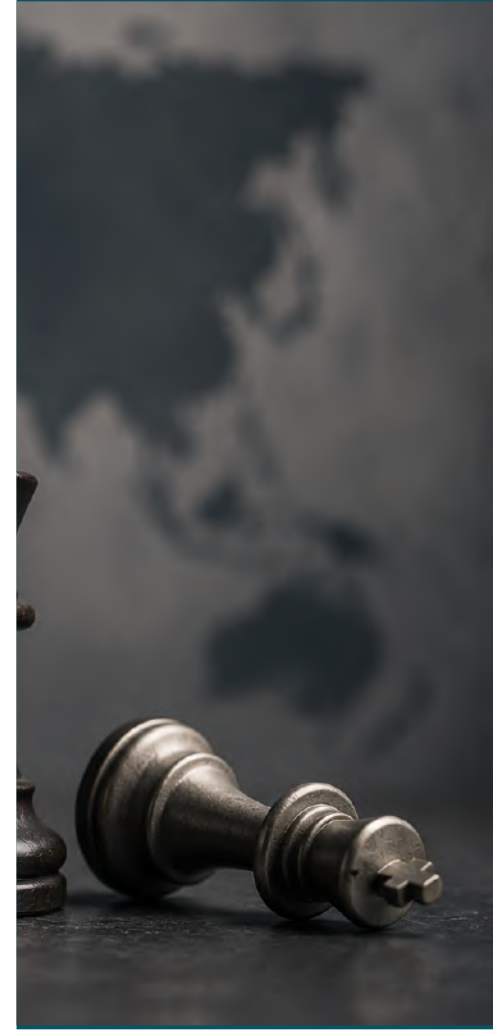


مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على استهداف أشخاص وكيانات أجنبية تعمل في هذه القطاعات أو تدعمها. ولا يعني ذلك حظراً تلقائياً على كل نشاط فيها، لكنه يرفع درجة الانكشاف القانوني والمالي للأطراف التي تستمر في التعامل مع إيران.

الحكومات والبنوك والموانئ وشركات الشحن لا تعود مطالبة فقط بتقدير قانونية النشاط في أنظمتها المحلية بل بتقدير ما إذا كان الاستثمار فيه قد يهدد الوصول إلى النظام المالي الأمريكي

التحول الأهم هنا وظيفي وجغرافي في آن واحد. فبدلاً من التركيز على المؤسسة الإيرانية فقط، أصبح من الممكن استهداف حلقات أوسع من الشبكة: الناقل والممول والمورد والوسيط والمشتري. وقد شملت الإدراجات شبكات تعمل عبر الإمارات والصين وهونغ كونغ وسنغافورة وسويسرا وأوروبا، مع أنشطة نسبت إليها في النفط والتكنولوجيا والمشتريات والعمليات السيبرانية. والهدف العملي هو رفع كلفة البنية الخارجية التي تسمح للاقتصاد الإيراني بالعمل رغم العقوبات.

كما تنقل الحملة جزءاً من عبء الإنفاذ إلى الدول الثالثة. فالحكومات والبنوك والموانئ وشركات الشحن لا تعود مطالبة فقط بتقدير قانونية النشاط في أنظمتها المحلية، بل بتقدير ما إذا كان الاستثمار فيه قد يهدد الوصول إلى النظام المالي الأمريكي. وتعمل العقوبات الثانوية هنا جزئياً عبر تغيير حسابات المخاطر قبل أن تُفرض العقوبة فعلياً؛ فاحتمال خسارة التمويل أو الخدمات المصرفية أو التأمين قد يكون كافياً لدفع شركات إلى الانسحاب من معاملة لم تصبح محظورة بعد.



بدرجة أكبر على أجزاء أكثر قابلية للعزل من الشبكات المحيطة بإيران. ولا يكشف ذلك وحده عن دوافع واشنطن، لكنه يوضح أن أدوات تصعيد أثقل ما تزال غير مستخدمة. ومن هنا تأتي صفة «الضغط الأقصى الانتقائي»: ضغط واسع في الجغرافيا والقطاعات، لكنه متدرج في اختيار المؤسسات التي يتحمل النظام الدولي كلفة استهدافها.

تكون المؤسسة المستهدفة كبيرة بما يكفي لامتلاك بدائل أو عندما يكون استهدافها نفسه ذا كلفة نظامية، وهو ما يعيد الصين إلى قلب معضلة الإنفاذ.

لكن هذه الآلية تصبح أكثر كلفة عندما تقترب من الصين. فقد أبقت الحزمة المؤسسات المالية الصينية الكبرى خارج المرحلة الأولى، وركزت

وتنبع قوة هذه الآلية من عدم التكافؤ بين قيمة السوق الإيرانية وقيمة الوصول إلى النظام المالي الدولي بالنسبة إلى كثير من الشركات. فحتى عندما تكون المعاملة المحلية قانونية، قد تقرر المؤسسة أن العائد من إيران لا يبرر خطر خسارة مراسل مصرفي أو ممول أو شركة تأمين. لكن هذا المنطق يفقد شيئاً من قوته عندما

القيد الصيني وحدود الضغط الأقصى: اعتماد إيراني كبير ومصالح صينية أوسع

تمثل الصين الحلقة الأصعب في أي محاولة لإغلاق القنوات الخارجية لإيران. فهي السوق الأهم المتبقية للنفط الإيراني، وفي الوقت نفسه اقتصاد كبير يمتلك قدرة على إعادة توجيه التجارة واستخدام قنوات أقل تعرضاً للدولار. وفي ٢٠٢٥ بلغ متوسط الشحنات الإيرانية نحو ١,٤ مليون برميل يومياً، استحوذت الصين على أكثر من ٨٠ في المائة منها، فيما وصلت التدفقات إلى المشتريين الصينيين إلى نحو ١,٥٨ مليون برميل يومياً في ذروتها مطلع ٢٠٢٦.

وقد صمدت هذه التجارة لأن بنيتها نفسها تكيفت مع العقوبات. فالمصافي الصينية المستقلة أصبحت أكثر أهمية من الشركات الحكومية الكبرى، واستخدمت شبكات التجارة شركات وسيطة وتسويات باليوان الصيني وإعادة توصيف لمنشأ بعض الشحنات. وكانت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية قد أشارت إلى تسجيل كميات يُعتقد أنها إيرانية المنشأ تحت ماليزيا والإمارات وعمان لتقليل قابلية اكتشافها. وهذه الآليات لا تلغي أثر العقوبات، لكنها تحول الإنفاذ إلى عملية تتبع لشبكة موزعة من المصافي والتجار والسفن والقنوات المالية.

غير أن قدرة هذه الشبكات على البقاء لا تعني أنها بلا كلفة أو بلا حدود. فكل طبقة إضافية من الوسطاء والتخفي ترفع تكاليف النقل والتمويل والتأمين وتزيد الخصومات والمخاطر القانونية. ولذلك فإن السؤال ليس ما إذا كانت الصين قادرة على إبقاء بعض التجارة مستمرة، بل عند أي مستوى من الكلفة تصبح الاستمرارية أقل جاذبية للمشتريين وأقل قدرة على توليد إيرادات صافية لطهران. هذه هي المساحة التي يمكن للعقوبات أن تعمل فيها حتى من دون إغلاق التجارة بالكامل.

**تمثل الصين الحلقة الأصعب في أي محاولة لإغلاق القنوات الخارجية
لإيران فهي السوق الأهم المتبقية للنفط الإيراني وفي الوقت نفسه
اقتصاد كبير يمتلك قدرة على إعادة توجيه التجارة واستخدام قنوات
أقل تعرضاً للدولار**



مع ذلك، أظهرت الحرب أن قدرة هذه الشبكات على الالتفاف محدودة عندما يصبح القيد مادياً. فبيانات Kpler الأولية التي نقلتها رويترز قدّرت تدفق الخام الإيراني إلى الصين بنحو ٥٣٤ ألف برميل يومياً في أغسطس، مقابل ٨٢٣ ألفاً في يوليو ومتوسط يقارب ١,٤ مليون في ٢٠٢٥، بالتزامن مع تراجع الكميات المتاحة وبدء بعض المشتريين البحث عن خامات عراقية وبرازيلية. ولذلك لا ينبغي نسب الانخفاض الأخير إلى العقوبات الجديدة وحدها؛ فالقيود على الشحن والوصول إلى الأسواق كانت عاملاً مباشراً في خفض الكميات.

الأهم أن تعرض الصين للحرب أوسع من تجارتها مع إيران. فقد بلغت وارداتها من الخام ١١,٦ مليون برميل يومياً في ٢٠٢٥، ثم انخفضت في الربع الثاني من ٢٠٢٦ إلى ٨,١ ملايين، أي بنسبة ٣٢ في المائة عن الربع السابق، مع تراجع كبير في التدفقات البحرية من العراق والإمارات وغيرهما. وتمكنت المصافي الصينية من امتصاص جزء من الصدمة عبر المخزونات، ما يثبت قدرتها على التكيف، لكنه يوضح أيضاً أن استقرار الخليج يمثل مصلحة صينية مستقلة عن علاقتها بطهران.

ولهذا يبدو الموقف الصيني أكثر اتساقاً مما توحى به ظاهرياً ازدواجية رفض العقوبات والدعوة إلى التهدئة. فبكين ترفض العقوبات الأحادية وتؤكد أن تعاونها مع إيران لا ينبغي أن يتعطل، لكنها في الوقت نفسه تدعو إلى استعادة الملاحة الآمنة في هرمز وإلى حوار أوسع بين إيران ودول الخليج.

الخلاصة هي وجود لا تماثل واضح في الاعتماد: إيران تحتاج إلى السوق الصينية بدرجة أكبر من حاجة الصين إلى النفط الإيراني تحديداً. ولا يعني ذلك أن بكين ستتخلي عن طهران أو تقبل بإملاءات واشنطن، بل يعني أن الحفاظ على العلاقة مع إيران يعمل بالتوازي مع مصلحة صينية أوسع في استقرار منظومة الطاقة والتجارة الخليجية. هذه الفجوة هي ما يخلق لدول مجلس التعاون مساحة واقعية للحركة، لا عبر مطالبة الصين بالاختيار، بل عبر ربط مصالحها الخليجية بسلوكيات محددة يمكن لبكين التأثير فيها.

“
تحتاج إيران إلى السوق الصينية بدرجة أكبر من حاجة الصين إلى النفط الإيراني تحديداً. يعني أن الحفاظ على العلاقة مع إيران يعمل بالتوازي مع مصلحة صينية أوسع في استقرار منظومة الطاقة والتجارة الخليجية

من الانكشاف إلى قوة الموقع: كيف تحوّل دول الخليج شبكات الاعتماد إلى نفوذ

لا تكمن أهمية دول مجلس التعاون في قدرتها على فرض خياراتها على واشنطن أو بكين أو طهران، بل في موقعها داخل الشبكات التي تعتمد عليها الأطراف الثلاثة بدرجات مختلفة. فالتمويل والشحن والموانئ والطيران وإعادة التصدير والطاقة هي قطاعات تجعل الاقتصادات الخليجية معرضة لتداعيات العقوبات، لكنها هي نفسها مصادر قوتها الاقتصادية. ومن هنا تنشأ مفارقة مركزية: مصدر الانكشاف ومصدر النفوذ واحد.

لكن «قوة الموقع» لا تعني أن كل اعتماد متبادل يتحول تلقائياً إلى نفوذ. فالنفوذ يظهر فقط عندما تستطيع الدولة استخدام موقعها لتغيير الحوافز أو الخيارات المتاحة للآخرين من دون أن تتحمل هي كلفة أكبر من الطرف المقابل. لذلك يجب التعامل معه باعتباره قدرة محددة بالمجال: قد تكون الدولة مؤثرة في التمويل ولا تكون وسيطاً سياسياً، أو تكون منتجاً مهماً للطاقة من دون أن تملك قناة مباشرة إلى طهران. القيمة الخليجية تنشأ من جمع هذه القدرات المختلفة، لا من افتراض امتلاك كل دولة لها مجتمعة.

“ في ٢٠٢٤ جاء ٥٤ في المائة من واردات الصين من الخام من الشرق الأوسط وكانت السعودية وإيران والعراق وعمان والإمارات مجتمعة تمثل الحصة الأكبر من هذا الاعتماد الإقليمي

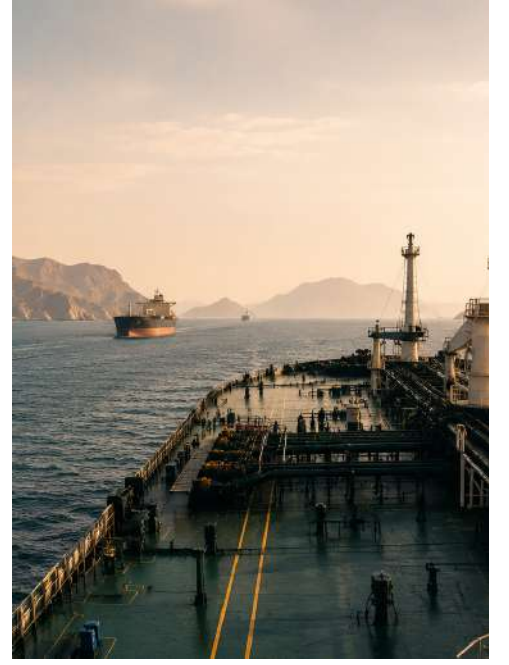
توضح الإمارات وعمان كيف يمكن تحويل هذا التباين إلى وظيفة، لا إلى انقسام. فقد أوقفت الإمارات في ١٩ أغسطس التجارة والتبادل التجاري والمعاملات المالية مع إيران، وربطت القرار بالتصعيد وبسلامة النظام المالي الدولي. وفي المقابل، استمرت عُمان في التفاوض مع إيران بشأن الملاحة في هرمز، بما في ذلك مناقشة ممر مؤقت والتعاون في إزالة الألغام.

إذا عمل المساران منفصلين فقد يبدوان متناقضين؛ أما ضمن إطار خليجي مشترك فيمكن أن يشكل تقسيم عمل مقصوداً: تشديد الضوابط حيث يكون الانكشاف المالي أعلى، والحفاظ على الوصول السياسي حيث تكون الوساطة أكثر قيمة. ولا يحتاج مجلس التعاون إلى توحيد كل أدواته لكي يمتلك استراتيجية واحدة، بل إلى الاتفاق على الخطوط الحمراء والوظيفة التي يؤديها كل اختلاف: حرية الملاحة، حماية البنية التحتية، سلامة النظام المالي، ورفض استخدام المرور البحري كأداة إكراه.

وتزداد أهمية «قوة الموقع» في العلاقة مع الصين. ففي ٢٠٢٤ جاء ٥٤ في المائة من واردات الصين من الخام من الشرق الأوسط، وكانت السعودية وإيران والعراق وعمان والإمارات مجتمعة تمثل الحصة الأكبر من هذا الاعتماد الإقليمي. لكن تحويل هذه الحقيقة إلى نفوذ يتطلب تجنب المبالغة: الصين تستطيع تنويع الموردين واستخدام المخزونات، ولا توجد أداة خليجية قادرة على فرض تغيير شامل في سياستها تجاه إيران.

الفرصة الأكثر واقعية هي التأثير المحدد بالقضايا. فقد اعتبرت بكين استعادة المرور الطبيعي والأمن عبر هرمز مصلحة مشتركة، وشجعت الحوار بين إيران ودول الخليج، كما عارضت الهجمات على الإمارات وأكدت حماية سيادة دول الخليج والمدنيين والأصول غير العسكرية. ومن ثم، يمكن تحويل العلاقة مع الصين من مطالبة عامة بأن «تضغط على إيران» إلى أجندة قابلة للقياس: عدم استهداف السفن التجارية ومنشآت الطاقة والموانئ، رفض رسوم أو ترتيبات مرور قسرية، ودعم مسارات تفاوضية تمنع تحوّل هرمز إلى أداة دائمة للمساومة.

بهذا المعنى، لا يعني «نفوذ الموقع» امتلاك الخليج أدوات إكراه أكبر من القوى الكبرى، بل القدرة على إدارة عقد تحتاج إليها هذه القوى: الطاقة والتمويل والموانئ والاستثمار والوساطة. وقيمة هذا الموقع لا تظهر عندما تعمل هذه المسارات كل على حدة، بل عندما تصبح القرارات المالية والبحرية والدبلوماسية أجزاء من سياسة واحدة.



عتبتان استراتيجيتان ينبغي لصناع القرار مراقبتهما

أولاً، انتقال العقوبات من الشبكات المحيطة بإيران إلى مؤسسة مالية صينية ذات أهمية نظامية. استهداف بنك صيني كبير لن يكون مجرد إضافة إلى القائمة، بل إشارة إلى انتقال كلفة الملف الإيراني إلى قلب العلاقات المالية الأمريكية-الصينية. وعندها تصبح المخاطر الخليجية أوسع من إيران، لتشمل البنوك المراسلة وتمويل التجارة مع الصين والتعاملات المقومة بالدولار.

ثانياً، عودة مستدامة للحركة التجارية عبر هرمز. الممر المؤقت لا يكفي؛ المؤشر الحقيقي هو عودة حركة منتظمة ومؤمنة عند مستويات أعلى. وفي ٢٦ أغسطس ارتفع عدد سفن البضائع العابرة إلى عشر سفن، بعد خمسة في اليوم السابق، لكنه بقي دون متوسط الأيام العشرة البالغ ١٥ سفينة. إذا استقرت الحركة عند مستويات أعلى، تراجعت أهمية القيد المادي وازدادت أهمية العقوبات وسلوك المشتريين؛ وإذا بقيت ضعيفة ومتقطعة، ظل التعطيل البحري هو العامل الاقتصادي الأثقل.

وتسمح مراقبة العتبتين معاً بتحديد نوع الأزمة في كل مرحلة: هل هي أزمة وصول مادي إلى الأسواق، أم أزمة إنفاذ مالي، أم انتقال للملف الإيراني إلى مستوى أوسع من التنافس الأمريكي-الصيني؟ وهذه ليست مسألة توصيف فقط، بل أساس لتغيير الأولويات الخليجية في الوقت المناسب.

التوصيات: تحويل قوة الموقع إلى قدرة خليجية على الفعل

١- إنشاء آلية خليجية دائمة لرصد مخاطر العقوبات

ينبغي إنشاء آلية فنية صغيرة تضم البنوك المركزية و وحدات المعلومات المالية والجمارك والجهات المنظمة للموانئ والشحن، لرصد الكيانات والسفن الجديدة ومتابعة انتقال الأنشطة عالية المخاطر بين الدول. الهدف ليس توحيد سياسة العقوبات تجاه إيران، بل منع الفجوات التنظيمية من تحويل التشدد في دولة إلى نشاط بديل في دولة أخرى. وتصبح هذه الوظيفة أكثر أهمية كلما انتقل الإنفاذ الأمريكي من الكيانات الإيرانية إلى الميسرين الماليين والتجاربيين في الخارج.

ومن الأفضل أن تنتج الآلية تقييماً دورياً مشتركاً للمخاطر، لا مجرد تبادل أسماء، بحيث يحدد القطاعات والأنشطة التي تتزايد فيها احتمالات العقوبات، ويقارن أنماط الحركة بين الموانئ والأنظمة المالية الخليجية. هذا يمنح صانع القرار إنذاراً مبكراً قبل أن تتحول قضية امتثال محدودة إلى مشكلة سمعة أو وصول مالي على مستوى الدولة.



٢- حماية مسار الوساطة من آثار الامتثال

يجب الفصل مؤسسياً بين النشاط التجاري الذي ينبغي تقييده والقنوات الدبلوماسية والإنسانية والبحرية التي ينبغي الحفاظ عليها. والأفضل ألا تترك هذه الحالات للاجتهاد بعد وقوعها، بل أن تتفق دول المجلس مع واشنطن مسبقاً على نطاق واضح للأنشطة الرسمية المسموح بها في الوساطة ومنع الاحتكاك وإدارة المرور. وقد حذرت الخزنة بالفعل من مخاطر مرتبطة برسوم العبور والمقايضات وبعض المدفوعات والمعلومات البحرية؛ لذا فإن المطلوب قناة محددة الوظيفة لا إعفاء واسعاً من العقوبات.

ويمكن أن يأخذ ذلك شكل بروتوكول خليجي-أمريكي يحدد الجهة المخولة بالاتصال، ونوع المعلومات التي يمكن تبادلها، والآليات المالية المسموح باستخدامها في ترتيبات إنسانية أو ملاحية. وضوح القواعد مسبقاً يحمي الوسيط الخليجي من التردد القانوني، ويحمي واشنطن في الوقت نفسه من أن تتحول الاستثناءات إلى قنوات التفاف تجاري.

٣- تحويل الحوار مع الصين إلى أجندة سلوك قابلة للقياس

لا ينبغي أن يكون الطلب الخليجي من بكين هو «استخدام نفوذها» بصورة عامة. الأجدى تحديد نتائج يمكن قياسها: حرية الملاحة التجارية، عدم استهداف منشآت الطاقة والموانئ، حماية السفن المدنية، رفض ترتيبات مرور قسرية، ودعم آليات تفاوضية تخفف احتمالات إعادة إغلاق المضيق. هذه الأهداف تتسق مع مواقف صينية معلنة، ولا تتطلب من بكين الانضمام إلى العقوبات الأمريكية أو الاختيار بين الخليج وإيران.

ويمكن تقييم الاستجابة الصينية على أساس السلوك لا الخطاب؛ هل تستخدم بكين اتصالاتها مع طهران للدفع نحو مرور غير مشروط؟ هل تعارض علناً استهداف منشآت خليجية؟ وهل تدعم ترتيبات بحرية يمكن مراقبتها؟ بهذه الطريقة يصبح الحوار مع الصين مساراً له مخرجات، لا مطلباً دبلوماسياً عاماً يصعب معرفة ما إذا كان قد تحقق.

٤- تحويل تباين الأدوار الخليجية إلى تقسيم وظيفي

ينبغي أن يُدار اختلاف الأدوات داخل مجلس التعاون بوصفه مورداً لا عيباً. فالمراكز المالية واللوجستية يمكن أن تقود إدارة المخاطر، والدول التي تمتلك قنوات أوسع مع طهران يمكن أن تقود الوساطة، والدول المنتجة للطاقة يمكن أن تقود الحوار مع كبار المستوردين. ما يحتاج إلى توحيد هو المبادئ لا التكتيكات؛ حرية الملاحة، حماية البنية التحتية، سلامة النظام المالي، ورفض رسوم أو ترتيبات عبور أحادية. وقد تبني المجلس هذه المبادئ بالفعل في موقفه من هرمز.

ويحتاج هذا التقسيم إلى تنسيق سياسي دوري حتى لا يتحول اختلاف الوظائف إلى رسائل متعارضة. فالوساطة تكون أكثر فاعلية عندما تعرف طهران أن القناة السياسية لا تعني تخفيف الضوابط المالية، وتكون الضوابط أكثر مصداقية عندما لا تُفهم باعتبارها إغلاقاً كاملاً لمسار الحوار.



٥- بناء قدرة خليجية لتقليل الاعتماد البنيوي على هرمز

يجب نقل هرمز من ملف طوارئ إلى ملف استقلالية اقتصادية طويلة الأجل. فالبدائل الحالية محدودة؛ وتقدر وكالة الطاقة الدولية الطاقة المتاحة لإعادة توجيه الصادرات عبر خطوط السعودية والإمارات بنحو ٣,٥ إلى ٥,٥ ملايين برميل يومياً، مقارنة بنحو ٢٠ مليون برميل كانت تعبر المضيق في الظروف الطبيعية. المطلوب توسيع طاقات الأنابيب البديلة، وزيادة مرونة الموانئ ومحطات التصدير، وربط المخزونات بخطط تشغيلية مشتركة، وتطوير ترتيبات للشحن والتأمين يمكن تفعيلها سريعاً.

وينبغي اختبار هذه القدرة في تمارين تشغيلية دورية تشمل التحويل الفعلي لمسارات الشحن، وسعة التخزين، وتوافر الناقلات والتأمين، لا الاكتفاء بحساب الطاقة الاسمية للأنابيب. فالقدرة غير المختبرة قد لا تتحول إلى بديل حقيقي في لحظة الأزمة، وهو ما تحذر منه وكالة الطاقة الدولية نفسها عند تقييمها للمسارات البديلة.

٦- ربط القرارات الخليجية بالعتبتين الاستراتيجيتين

ينبغي ربط كل عتبة بإجراء مسبق. فإذا استُهدفت مؤسسة مالية صينية كبرى، تُفعل فوراً مراجعة للتعرض المصرفي وتمويل التجارة والعلاقات المقومة بالدولار مع الصين. وإذا عادت الملاحة في هرمز بصورة مستقرة، ينتقل التركيز من إدارة الوصول البحري إلى مراقبة إنفاذ العقوبات وسلوك المشتريين وانتقال شبكات التجارة. أما إذا استمر التعطيل، فتبقى الأولوية للترتيبات البحرية وبدائل التصدير. بهذه الطريقة لا تتعامل دول المجلس مع الحرب كحالة ثابتة، بل مع نوع الضغط المسيطر في كل مرحلة.

الخاتمة: من الضغط على إيران إلى تشكيل بيئة التفاوض

تكشف الحملة الحالية أن «الضغط الأقصى» لا يعمل في فراغ. ففاعليته تتوقف على شبكة من الأطراف الخارجية، وعلى قدرة واشنطن على زيادة كلفة التعامل مع إيران من دون أن تجعل كلفة التنفيذ على الصين والنظام المالي الأوسع أعلى من العائد المتوقع. وفي الوقت نفسه، أثبت اضطراب هرمز أن الوصول المادي إلى الأسواق يمكن أن يكون أداة إكراه لا تقل أهمية عن العقوبات المالية.

لذلك لا يبدو السيناريو الأقرب حَسَماً اقتصادياً سريعاً أو عودة بسيطة إلى نمط العقوبات السابق، بل بيئة تتداخل فيها ثلاثة أشكال من الضغط: إنفاذ مالي متصاعد، وقيود مادية على التجارة، ومفاوضات متقطعة تعيد ترتيب شروط الملاحاة والوصول إلى الأسواق. وفي مثل هذه البيئة، تصبح القدرة على تحديد نوع الضغط المسيطر أهم من محاولة توقع لحظة نهاية واحدة للحرب.

بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجية، تكمن المساهمة العملية في الانتقال من إدارة الانكشاف إلى إدارة الموقع. فالمراكز المالية والموانئ والطاقة وقنوات الوساطة تجعل دول الخليج أكثر تعرضاً للأزمة، لكنها تمنحها أيضاً أدوات للتأثير في البيئة التي تتشكل حولها. والاختبار الحقيقي ليس في قدرتها على تجنب العقوبات أو منع كل تصعيد، بل في قدرتها على منع الآخرين من تحديد شروط النظام الاقتصادي والبحري الإقليمي بصورة منفردة.

ومن هنا، فإن قيمة التحرك الخليجي لا تكمن في مطالبة الصين بالاختيار، ولا في تبني العقوبات الأمريكية باعتبارها استراتيجية خليجية، بل في الجمع بين حماية الأنظمة المالية، والحفاظ على قنوات التفاوض، وتقليل هشاشة هرمز، واستخدام المصالح الصينية في الخليج لدعم حدود واضحة على التصعيد. قد لا تحدد دول المجلس نتيجة الصراع، لكنها تستطيع التأثير في القواعد التي ستنظم ما يأتي بعده. وهذه هي القيمة الاستراتيجية لقوة الموقع.



“

المراكز المالية والموانئ والطاقة وقنوات الوساطة تجعل دول الخليج أكثر تعرضاً للأزمة، لكنها تمنحها أيضاً أدوات للتأثير في البيئة التي تتشكل حولها

1. Lawder, D., & Pamuk, H. (2026, August 24). US threatens countries doing business with Iran, but holds off on penalties for now. Reuters.
2. U.S. Department of the Treasury. (2026, August 24). Treasury launches unprecedented campaign against Iranian regime on Economic D-Day; Lawder, D., & Pamuk, H. (2026, August 24). US threatens countries doing business with Iran, but holds off on penalties for now. Reuters.
3. U.S. Energy Information Administration. (2026, July 31). China's crude oil imports fell in the second quarter.
4. U.S. Energy Information Administration. (2026, August). Short-Term Energy Outlook: Global energy security data. The EIA estimates oil and petroleum-liquid flows through the Strait of Hormuz at 21.6 million b/d in 4Q25 and 4.9 million b/d in 2Q26.
5. U.S. Department of the Treasury. (2026, August 24). Treasury launches unprecedented campaign against Iranian regime on Economic D-Day.
6. U.S. Department of the Treasury, "Economic D-Day," 24 August 2026.
7. U.S. Department of the Treasury, "Economic D-Day," 24 August 2026; Lawder & Pamuk, Reuters, 24 August 2026.
8. Reuters. (2026, August 24). Looming US sanctions on Iran put China oil buying in spotlight; Liu, S., & Chen, A. (2026, August 21). Iranian oil offers to Chinese buyers fall as US blockade bites, sources say. Reuters.
9. Reuters. (2026, August 24). Looming US sanctions on Iran put China oil buying in spotlight; U.S. Energy Information Administration. (2024, April 16). China imported record amounts of crude oil in 2023.
10. Liu, S., & Chen, A. (2026, August 21). Iranian oil offers to Chinese buyers fall as US blockade bites, sources say. Reuters. Figures cited were provisional Kpler estimates at the time of publication.
11. U.S. Energy Information Administration. (2026, July 31). China's crude oil imports fell in the second quarter.
12. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. (2026, May 6). Foreign Ministry Spokesperson Lin Jian's regular press conference on May 6, 2026; Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. (2026, May 7). Foreign Ministry Spokesperson Lin Jian's regular press conference on May 7, 2026.
13. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. (2026, August 25). Foreign Ministry Spokesperson Lin Jian's regular press conference on August 25, 2026.
14. Ehab, Y., & Choukeir, J. (2026, August 25). Iran and Oman plan for temporary Hormuz corridor as impasse with US persists. Reuters.
15. United Arab Emirates Ministry of Foreign Affairs. (2026, August 19). Director of the Strategic Communications Department at MoFA: All trade, commercial exchange, and financial transactions with Iran halted.
16. U.S. Energy Information Administration. (2025, May). China Country Analysis Brief. Figure 8 reports the Middle East at 54% of China's crude oil and condensate imports in 2024.
17. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, press conferences, 6–7 May 2026.

18. U.S. Department of the Treasury, “Economic D-Day,” 24 August 2026; Lawder & Pamuk, Reuters, 24 August 2026.
19. Reuters. (2026, August 27). Shipping traffic through Strait of Hormuz rises slightly, data shows. Kpler reported 10 commodity-vessel transits on August 26, up from five a day earlier but below the 10-day moving average of 15; vessel-tracking figures may undercount ships operating without transponders.
20. U.S. Department of the Treasury, “Economic D-Day,” 24 August 2026.
21. U.S. Department of the Treasury. (2026, May 27). Economic Fury targets Iranian maritime extortion. Treasury guidance identifies sanctions risks linked to toll payments, digital assets, offsets, informal swaps, in-kind payments, and sensitive vessel information.
22. Ministry of Foreign Affairs of the People’s Republic of China, press conferences, 6–7 May 2026.
23. Gulf Cooperation Council. (2026, July 9). Statement issued by the member states of the Gulf Cooperation Council: GCC member states condemn in the strongest terms Iranian attacks in the Strait of Hormuz and on GCC territories.
24. International Energy Agency. (2026, February). Strait of Hormuz [Factsheet]. The IEA estimates 3.5–5.5 million b/d of available alternative crude-export capacity through Saudi and UAE routes.
25. Lawder, D., & Pamuk, H. (2026, August 24). US threatens countries doing business with Iran, but holds off on penalties for now. Reuters.
26. U.S. Department of the Treasury. (2026, August 24). Treasury launches unprecedented campaign against Iranian regime on Economic D-Day; Lawder, D., & Pamuk, H. (2026, August 24). US threatens countries doing business with Iran, but holds off on penalties for now. Reuters.
27. U.S. Energy Information Administration. (2026, July 31). China’s crude oil imports fell in the second quarter.
28. U.S. Energy Information Administration. (2026, August). Short-Term Energy Outlook: Global energy security data. The EIA estimates oil and petroleum-liquid flows through the Strait of Hormuz at 21.6 million b/d in 4Q25 and 4.9 million b/d in 2Q26.
29. U.S. Department of the Treasury. (2026, August 24). Treasury launches unprecedented campaign against Iranian regime on Economic D-Day.
30. U.S. Department of the Treasury, “Economic D-Day,” 24 August 2026.
31. U.S. Department of the Treasury, “Economic D-Day,” 24 August 2026; Lawder & Pamuk, Reuters, 24 August 2026.
32. Reuters. (2026, August 24). Looming US sanctions on Iran put China oil buying in spotlight; Liu, S., & Chen, A. (2026, August 21). Iranian oil offers to Chinese buyers fall as US blockade bites, sources say. Reuters.
33. Reuters. (2026, August 24). Looming US sanctions on Iran put China oil buying in spotlight; U.S. Energy Information Administration. (2024, April 16). China imported record amounts of crude oil in 2023.
34. Liu, S., & Chen, A. (2026, August 21). Iranian oil offers to Chinese buyers fall as US blockade bites, sources say. Reuters. Figures cited were provisional Kpler estimates at the time of publication.

35. U.S. Energy Information Administration. (2026, July 31). China's crude oil imports fell in the second quarter.
36. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. (2026, May 6). Foreign Ministry Spokesperson Lin Jian's regular press conference on May 6, 2026; Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. (2026, May 7). Foreign Ministry Spokesperson Lin Jian's regular press conference on May 7, 2026.
37. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. (2026, August 25). Foreign Ministry Spokesperson Lin Jian's regular press conference on August 25, 2026.
38. Ehab, Y., & Choukeir, J. (2026, August 25). Iran and Oman plan for temporary Hormuz corridor as impasse with US persists. Reuters.
39. United Arab Emirates Ministry of Foreign Affairs. (2026, August 19). Director of the Strategic Communications Department at MoFA: All trade, commercial exchange, and financial transactions with Iran halted.
40. U.S. Energy Information Administration. (2025, May). China Country Analysis Brief. Figure 8 reports the Middle East at 54% of China's crude oil and condensate imports in 2024.
41. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, press conferences, 6–7 May 2026.
42. U.S. Department of the Treasury, "Economic D-Day," 24 August 2026; Lawder & Pamuk, Reuters, 24 August 2026.
43. Reuters. (2026, August 27). Shipping traffic through Strait of Hormuz rises slightly, data shows. Kpler reported 10 commodity-vessel transits on August 26, up from five a day earlier but below the 10-day moving average of 15; vessel-tracking figures may undercount ships operating without transponders.
44. U.S. Department of the Treasury, "Economic D-Day," 24 August 2026.
45. U.S. Department of the Treasury. (2026, May 27). Economic Fury targets Iranian maritime extortion. Treasury guidance identifies sanctions risks linked to toll payments, digital assets, offsets, informal swaps, in-kind payments, and sensitive vessel information.
46. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, press conferences, 6–7 May 2026.
47. Gulf Cooperation Council. (2026, July 9). Statement issued by the member states of the Gulf Cooperation Council: GCC member states condemn in the strongest terms Iranian attacks in the Strait of Hormuz and on GCC territories.
48. International Energy Agency. (2026, February). Strait of Hormuz [Factsheet]. The IEA estimates 3.5–5.5 million b/d of available alternative crude-export capacity through Saudi and UAE routes.
49. U.S. Department of the Treasury, "Economic D-Day," 24 August 2026; Lawder & Pamuk, Reuters, 24 August 2026.
50. Reuters. (2026, August 27). Shipping traffic through Strait of Hormuz rises slightly, data shows. Kpler reported 10 commodity-vessel transits on August 26, up from five a day earlier but below the 10-day moving average of 15; vessel-tracking figures may undercount ships operating without transponders.
51. U.S. Department of the Treasury, "Economic D-Day," 24 August 2026.



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center

Knowledge for All



مركز الكويت للبحوث والدراسات
KUWAIT RESEARCH AND STUDIES CENTER